

Distr.: General
8 October 2019
Arabic
Original: English and French



اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي

الدورة السبعون

جنيف، ٧-١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩

البند ٤ من جدول الأعمال

النظر في التقارير المقدّمة عن أعمال اللجنة الدائمة

تقرير الاجتماع السادس والسبعين للجنة الدائمة (١٨-١٩)
أيلول/سبتمبر ٢٠١٩*

* وفقاً للمقرر الوارد في الفقرة ١٩ من الوثيقة A/71/12/Add.1، لا تخضع هذه الوثيقة لنمط تقديم الوثائق الرسمية العادي وتُستثنى من شرط التوزيع المتزامن.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.19-17301(A)



* 1 9 1 7 3 0 1 *

المحتويات

الصفحة	الفقرات		
٣	١	أولاً - مقدمة
٣	٢	ثانياً - إقرار جدول الأعمال
٣	٣-٣٠	ثالثاً - الإدارة، والرقابة المالية، والإشراف الإداري، والموارد البشرية
٣	٤-١٨	ألف - المالية والرقابة
٧	١٩-٢٧	باء - التسيير
١١	٢٨-٣٠	جيم - الموارد البشرية
١٢	٣١-٤٤	رابعاً - الميزانيات البرنامجية والتمويل
		خامساً - تحديث شفوي عن الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين وعن الأعمال التحضيرية للمنتدى
١٤	٤٥-٤٧	العالمي الأول للاجئين
١٦	٤٨-٥٠	سادساً - التقدم المحرز نحو تنفيذ التزامات "الصفقة الكبرى"
١٧	٥١	سابعاً - أية مسائل أخرى
			المرفق
١٨		مقرر بشأن الميزانيات والتمويل لعام ٢٠١٩

أولاً - مقدمة

١ - افتتح الاجتماع رئيس اللجنة التنفيذية، سعادة السفير بوجمعة دلمي (الجزائر).

ثانياً - إقرار جدول الأعمال

٢ - أقر جدول أعمال الاجتماع (EC/70/SC/CRP.17).

ثالثاً - الإدارة، والرقابة المالية، والإشراف الإداري، والموارد البشرية

٣ - قدمت نائبة المفوض السامي لمحّة عامة عن القضايا الرئيسية المتصلة بإدارة المنظمة، بما في ذلك تحول الموارد البشرية لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (المفوضية)، وعملية اللامركزية والهيكلة الإقليمية الجارية، وإدارة المخاطر، وجمع البيانات، والإصلاحات الأخرى البعيدة الأثر، التي يهدف كل واحد منها إلى تقديم حماية وحلول أفضل للأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية. وفيما يتعلق بالهيكلة الإقليمية، روعيت أهداف الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين حق المراعاة عند تصميم طريقة العمل الجديدة. وفيما يتعلق بالرقابة الداخلية، أشارت نائبة المفوض السامي إلى الجهود المبذولة لتحسين التفاعل بين إدارة المفوضية ومختلف هيئات الرقابة. وتحدثت أيضاً عن السبل التي تعمل بها المفوضية على الاستجابة للتوصيات المنبثقة عن عمليات المراجعة الداخلية للحسابات، التي تتيح للمكتب تحسين فعاليتها. ومن بين المسائل الأخرى التي أبرزتها نائبة المفوض السامي تصدي المفوضية للاستغلال والانتهاك الجنسيين، واستمرار التزامها بـ "الصفقة الكبرى" والوضع التمويلي.

ألف - المالية والرقابة

١٠ - تقرير مجلس مراجعي الحسابات

٤ - عرض المراقب المالي ومدير شعبة الإدارة المالية والتنظيم الإداري ونائب مدير المراجعة الخارجية للحسابات في ألمانيا بصورة مشتركة البيانات المالية للمفوضية السامية لعام ٢٠١٨، كما ترد في تقرير مجلس مراجعي الحسابات (A/AC.96/1190 و A/74/5/Add.6).

٥ - وأشار نائب مدير المراجعة الخارجية للحسابات في ألمانيا إلى أن هذه هي المرة الثانية التي قدم فيها مراجع الحسابات الخارجي للمفوضية إحاطة إلى اللجنة بصورة مباشرة وذكر مدى أهمية هذا الأمر. وأشار إلى بيئة العمل الصعبة التي تعمل فيها المفوضية وإلى أن هذا أخذ في الاعتبار عند مراجعة الحسابات. وأكد للجهات المانحة أن المحاسبة في المفوضية في وضع جيد، وقد تلقت المفوضية رأياً غير مشفوع بتحفظات، مما يدل على أنها منظمة قوية. ومن هذا المنطلق، قدم المجلس ٦٤ توصية جديدة. ويتعلق معظمها بالضوابط المالية والداخلية، بينما كانت الأخرى تتعلق بما يلي: (١) مبادرات الإصلاح، و(٢) المساعدة النقدية المقدمة إلى المستفيدين، و(٣) الشركاء المنفذين، و(٤) إدارة الأسطول العالمي، و(٥) استخدام المتعاقدين، وتكنولوجيا المعلومات/أمن الفضاء الإلكتروني وحماية البيانات. كما قدم إحاطة إلى اللجنة بشأن التوصيات المتبقية من السنوات السابقة، وهي كلها إما نُفذت بالكامل أو قيد التنفيذ حالياً.

٦- وقدم المراقب المالي، في معرض إشارته إلى الرأي غير المشفوع بتحفظات وتأكيده المجلس أن الوضع المالي للمفوضية لا يزال قوياً بما يكفي من الأصول للوفاء بالالتزامات، إحاطة إلى اللجنة بشأن التوصيات الرئيسية المقدمة والتدابير الرئيسية المتخذة استجابة لها (A/AC.96/1190/Add.1)، بما في ذلك توصيات تعود إلى السنوات السابقة.

٧- وحظيت المفوضية بالثناء على وضعها المالي القوي، على نحو ما خلص إليه مجلس مراجعي الحسابات، وعلى العمل المضطلع به لتنفيذ التوصيات. بيد أنه أُشير بقلق إلى أن نسبة ٤٨ في المائة من توصيات السنوات السابقة لا تزال مفتوحة، وحُثت المفوضية على أن تعالج هذه التوصيات وجميع التوصيات الجديدة في الوقت المناسب. كما شجعت المفوضية على النظر بعناية في التوصيات المتصلة بالمساءلة والرصد في سياق عملية الإصلاح. وفيما يتعلق بالإصلاح، اتفقت الوفود على الحاجة إلى نهج متسق على نطاق المنظمة، وأعربت عن رغبتها في تحسين فهم الكيفية التي يمكن بها قياس فعالية الهياكل الجديدة وهي قيد التنفيذ.

٨- وأعرب عن التأييد لتوصية المجلس بأن تواصل المفوضية استكشاف سبل العمل بصورة أكثر فعالية من حيث التكلفة، وتبسيط العمليات، وزيادة الشفافية في قرارات الإدارة، وخلق ثقافة النزاهة والمساءلة. وشجعت المفوضية على مواصلة جهودها في هذا الصدد. كما أعرب عن الأمل في أن تحقق عملية الإصلاح مكاسب كبيرة في هذه المجالات، يمكن للمفوضية أن تقدم تقارير بشأنها في اجتماعات اللجنة الدائمة في المستقبل. وأحاطت اللجنة علماً بتقييم المجلس بأن هناك مجالاً لمواصلة تعزيز الضوابط الداخلية. وتعد إدارة شؤون الشركاء المنفذين، التي تشكل خطراً كبيراً، أمراً أساسياً في هذا الصدد. وأعربت وفود عديدة عن القلق إزاء ارتفاع مستوى تخصيص المساهمات وما يقابل ذلك من تأثير على استجابة المفوضية. ومن المسائل الأخرى التي كررت الوفود الإعراب عن القلق بشأنها الاستعانة بفرادى المتعاقدين وتكنولوجيا المعلومات وحماية البيانات.

٩- وفيما يتعلق بالهياكل الإقليمية الجديدة، أقر المراقب المالي بوجود مخاطر محتملة يتعين التصدي لها، على نحو ما أشار إليه المجلس. ومع ذلك، من شأن الهياكل الجديدة، بقوامها البالغ سبعة مراقبين إقليميين، إضافة إلى ميزانية ومالية ووظائف مراقبة المشاريع المدججة في كل مكتب، أن تساعد المنظمة على تحسين إدارة المخاطر. وتساعد القدرة الإقليمية على مراقبة المشاريع، على سبيل المثال، على إدارة المخاطر فيما يتعلق بإدارة شؤون الشركاء المنفذين. وفيما يتعلق بهذه الأخيرة، أشار المراقب المالي إلى أنه من الهام أيضاً، رغم أن التركيز في إدارة الشركاء المنفذين ينصب على المخاطر المالية، ضمان جودة التنفيذ. ويمكن للمعاينات العشوائية قبل صرف الأموال أن تساعد في هذا. وفيما يتعلق بالفعالية من حيث التكلفة، ذكر أن المفوضية على اتصال بالوكالات الأخرى بشأن الممارسات الجيدة.

١٠- ورداً على سؤال بشأن ما إذا كانت النداءات القطرية تدفع الجهات المانحة إلى توفير تمويل أشد تركيزاً جغرافياً، أشارت نائبة المفوض السامي إلى أن المفوضية قد انتقلت نحو نداءات ظرفية من أجل إتاحة المزيد من المرونة. ومع ذلك، كان الأثر متواضعاً من حيث توليد المزيد من التمويل غير المخصص. ووجهت الشكر إلى الحكومات التي واصلت تقديم مساهمات غير مخصصة وأعربت عن تقديرها لأهمية الاستمرار في توضيح قيمة وأثر التمويل المرن. وفيما يتعلق بما إذا كان سيعوض، في سياق الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، عن العجز في الاحتياجات

بتمويل التنمية، من خلال البنك الدولي وشركاء الآخرين، من المتوقع أنه قد يكون لذلك أثر ضئيل على الميزانية. وينبغي أن يكون هذا التمويل، بدلاً من ذلك، إضافة إلى التمويل الإنساني بغية تعزيز ما يمكن للمجتمع الدولي أن يقوم به جماعياً لدعم المشردين والبلدان المضيفة على حد سواء. كما قدمت نائبة المفوض السامي معلومات محدثة إلى الوفود بشأن تنقيح إطار المفوضية لتخصيص الموارد والربط مع التخطيط المتعدد السنوات.

٢٦ المراجعة الداخلية

١١- عرض الموظف المسؤول بدائرة مراجعة حسابات المفوضية، التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، التقرير المتعلق بالمراجعة الداخلية للحسابات للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ (A/AC.96/1192)، مشيراً إلى أن المراجعة أُنجزت بما يكفي من الموارد ومن دون أي تدخل كان من شأنه أن يعرقل استقلالها. وسلط الضوء أيضاً على التعاون الوثيق والمنتظم مع موظفي الإدارة العليا في المفوضية ومكتب المفتش العام. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أنجز مكتب خدمات الرقابة الداخلية ٢٤ مراجعة داخلية للحسابات وأصدر ١٤٦ توصية، اعتُبرت ٢٢ توصية منها (١٥ في المائة) حاسمة. وهناك أيضاً عدد من التوصيات التي لا تزال مفتوحة من السنوات السابقة، وقد قام مكتب خدمات الرقابة الداخلية باستعراض المسائل المتعلقة برصد البرامج التي أثّرت في التقارير السابقة. وإضافة إلى ذلك، أنجز المكتب اثنين من الالتزامات الاستشارية وعدداً من المراجعات المواضيعية، بما في ذلك بشأن إدارة المستودعات في العمليات الميدانية، وترتيبات الإبلاغ عن استخدام الأموال المقدمة من المانحين، وترتيبات التدخلات القائمة على النقد في حالات الطوارئ القائمة في سوريا والتأهب لحالات الطوارئ فيها.

١٢- وأثنت الوفود على المفوضية لمعالجتها بفعالية لمواطن الضعف التي حددتها المراجعة الداخلية للحسابات وللتدابير المتخذة لتقوية المنظمة. وأشار إلى الجهود المبذولة في مجالات إدارة المخاطر، والتدخلات القائمة على النقد، وإشراك الجهات المانحة، والاتصالات على وجه الخصوص بوصفها تطورات إيجابية. وشجعت اللجنة المفوضية على معالجة التوصيات في الوقت المناسب، وتبادل أفضل الممارسات فيما بين المكاتب بشأن المسائل المتكررة، وضمان إدماجها في عمليات الإصلاح الجارية. فامتثال المكاتب الميدانية أساسي في هذا الصدد. وكان من دواعي سرور اللجنة أن ترى وفورات في التكاليف نتيجة لتوصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية وأشارت إلى اهتمامها برصد الاتجاهات مع مرور الوقت. وأعرب عن القلق من أن عدداً من توصيات مراجعة الحسابات لا تزال مفتوحة لمدة تزيد عن سنة واحدة، وأنه سيلزم إجراء إداري لإغلاق التوصيات بسرعة أكبر في المستقبل. وشجعت الوفود المنظمة على توفير ما يكفي من الموظفين والموارد لأنشطة المراجعة الداخلية للحسابات، من أجل ضمان الكفاءة والنزاهة في عمليات المفوضية.

١٣- ورداً على الشواغل المتعلقة بالمسائل المتكررة، أشار رئيس دائرة مراجعة حسابات المفوضية إلى أنه عندما تظهر عمليات مراجعة الحسابات أوجه ضعف في الضوابط المنهجية، يباشر مكتب خدمات الرقابة الداخلية إجراء استعراضات مواضيعية لتلك المسائل. وقال إنه يتفق مع الرأي القائل بأنه من المهم لمكتب خدمات الرقابة الداخلية زيادة تغطيته من نظم الحماية. وذكر رئيس دائرة مراجعة حسابات المفوضية أنه جرى، منذ صدور التقرير في ٣٠

حزيران/يونيه ٢٠١٩، إغلاق ١٨ توصية من أصل ١٤٥ توصية مفتوحة. وفيما يتعلق بـ ٣٢ توصية مفتوحة لأكثر من عامين، أغلق مكتب خدمات الرقابة الداخلية خمسة منها. وقد سُلط الضوء على أهمية هذا بوصفه إجراءً هاماً وإيجابياً اتخذته المفوضية لمعالجة التوصيات.

١٤- ووصفت نائبة المفوض السامي مختلف مستويات التعاون والمتابعة لتنفيذ مختلف التوصيات. وأقرت بأن هناك مسائل متكررة، في كثير من الأحيان في مجالات الشراكات والمشتريات، وبينت الطرق المختلفة التي تتصدى بها المنظمة لها. وأشارت نائبة المفوض السامي أيضاً إلى أن عمليات المراجعة التي تمت مؤخراً معقدة وكثيفة استخدام الموارد، الأمر الذي يعني زيادة عبء عمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية والعمليات الميدانية للمفوضية. وفيما يتعلق بالتوصيات المفتوحة، أوضحت أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية أصدر المزيد من التوصيات ونظر في سياقات أعلى مخاطر، مما يفسر زيادة عدد التوصيات الحاسمة. وفي الوقت نفسه، أشارت إلى أن هناك عدداً من المناسبات التي نظمت في الآونة الأخيرة والتي اتخذ فيها الممثلون إجراءات مبكرة بشأن التوصيات، حتى قبل نشر التقارير.

٣٦ تقرير اللجنة المستقلة لمراجعة الحسابات والرقابة

١٥- عرضت رئيسة اللجنة المستقلة لمراجعة الحسابات والرقابة (اللجنة المستقلة)، مصحوبة بنائب الرئيس الذي سيتولى مهامه رئيساً للجنة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، التقرير السنوي السابع للجنة المستقلة، الذي يغطي الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ (EC/70/SC/CRP.18). وأعربت رئيسة اللجنة المستقلة عن دعمها الكامل لعملية تحول المفوضية، واصفة إياها بالأساسية والطموحة. وقدمت موجزاً لاستعراض اللجنة المستقلة وتوصياتها بشأن طائفة واسعة من المواضيع، من نتائج مراجعة الحسابات الداخلية والخارجية إلى مهام العلاقات الخارجية للمفوضية ونظم المعلومات والاتصالات السلوكية واللاسلكية.

١٦- وشكرت الوفود اللجنة المستقلة على لمحتها العامة الشاملة عن حالة مختلف آليات الرقابة في المفوضية. ورحب الكثيرون بإعادة تنظيم مكتب المفتش العام، بما في ذلك زيادة قدرات التحقيق والتوظيف الخارجي للمفتش العام. وتساءل البعض عما إذا كانت قد تعيّن حاجة إلى موارد إضافية. ورحبت عدة وفود بتعليقات اللجنة البناءة بشأن عملية إصلاح المفوضية، بما في ذلك الاتصال، وسئلت المفوضية عن خططها لتدريب الموظفين وإمدادهم بمهارات جديدة بعد إكمال عملية الهيكلة الإقليمية. وأعربت عدة وفود عن اتفاقها مع ملاحظات اللجنة المستقلة بأن رد الإدارة على توصيات المراجعة الداخلية قد تحسن، وما زالت هناك حاجة ماسة إلى تنفيذ المفوضية توصيات مراجعة الحسابات على وجه السرعة. وأشار أحد الوفود إلى اتفاقه مع توصية اللجنة المستقلة بضرورة إشارة هذه الردود إلى أولويات المفوضية.

١٧- ورداً على سؤال بشأن الكيفية التي يمكن بها الحفاظ على قبول المخاطر المتصلة بالخطوط الأمامية لاتخاذ القرارات، أوضحت رئيسة اللجنة المستقلة أنها ترى أن عملية تحقيق اللامركزية والهيكلية الإقليمية ستتطلب تغييراً ثقافياً في المنظمة. ووصفت الثقافة الحالية بأنها ثقافة لتجنب المخاطر، مع تجنب اتخاذ القرارات والحاجة إلى التماس الموافقة من المقر. وفي هذا السياق، أشارت إلى أن التدريب وإدارة الأداء سيكون أساسياً.

١٨- وأشارت نائبة المفوض السامي إلى أن للمفوضية ميزة وجود المركز العالمي للتعليم والتطوير من أجل تدريب الموظفين. وفيما يتعلق بالاتفاق العالمي بشأن اللاجئين على سبيل المثال، هناك بالفعل برامج لتدريب الموظفين من أجل تعلم كيفية التعامل والعمل مع الجهات الفاعلة والبرامج الإنمائية. وفيما يتعلق باللامركزية والهيكلية الإقليمية، أكدت أنه جرى تعيين موظفين تقريباً في جميع المناصب الرئيسية في المناطق وأن المكاتب الإقليمية السبعة ستكون جاهزة وعاملة بحلول ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠. وتنظر المفوضية أيضاً في إعداد المقر لضمان الاتساق على نطاق المنظمة. وكررت تأكيد الالتزام بأن هذه المرحلة من العملية لن تترتب عليها أية تكاليف، بما أن التكاليف سيعوض عنها اختفاء التمثيليات الإقليمية.

باء- التسيير

١٦- إدارة المخاطر في المفوضية

١٩- عرضت كبيرة موظفي المخاطر في المفوضية الورقة المتعلقة بإدارة المخاطر (EC/70/SC/CRP.19)، مطلة اللجنة على أحدث المعلومات عن التقدم المحرز في بدء عمل مبادرة إدارة المخاطر ٢٠٠. وبينت النتائج الأولية المستمدة من التقييم الخارجي المستمر لإدراك المخاطر في المفوضية، استناداً إلى نموذج طورته لجنة الأمم المتحدة الإدارية الرفيعة المستوى عام ٢٠١٩. وكانت النتائج مشجعة ودلت على وجود مستوى متقدم من إدراك المخاطر، يستند إلى دعم مؤسسي رفيع المستوى وفعال. ومع ذلك، ظهرت الحاجة ربما إلى إعادة تقييم مهلة إنجاز مبادرة إدارة المخاطر ٢٠٠. ومن التحسينات المقترحة إدخالها زيادة ترسيخ ومأسسة إدارة المخاطر في العمليات الرئيسية وبوصفها كفاءة من كفاءات الموظفين. وعرضت كبيرة موظفي المخاطر خطة عمل عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠، مركزة على تحسين الاتصالات والتدريب عن طريق شبكة إدارة المخاطر، وإدماج إدارة المخاطر في عملية اللامركزية والهيكلية الإقليمية الجارية، بما في ذلك عن طريق زيادة عمليات نشر الموظفين.

٢٠- ورحبت الوفود بعمل المفوضية المتواصل بشأن مبادرة إدارة المخاطر ٢٠٠، بما في ذلك وضع إطار لتقديم التقارير وسجلات المخاطر بوصفها أدوات لاتخاذ القرار، وكذا التقييم الخارجي لإدراك المخاطر في المفوضية. وسأل أحد الوفود عما إذا كانت المفوضية قد نظرت في نسبة التكلفة إلى الربح من تنفيذ مبادرة إدارة المخاطر ٢٠٠، وقامت بحسابها من أجل برمجة أكثر كفاءة. وأعرب عن التقدير لنشر كبار مستشاري المخاطر وجهات اتصال معنية بالمخاطر في المكاتب الإقليمية والعمليات الرئيسية. وبموازاة ذلك، اعتُبر إدخال تحسينات في تدريب الموظفين من خلال المنصات الإلكترونية، وزيادة التوعية والإحاطات بشأن النزاهة أساسياً في تعزيز المساءلة والتخفيف من المخاطر، ومن ثم التأثير إيجاباً في ثقافة إدارة المخاطر في المفوضية. وفي معرض الإشارة إلى استعراض المخاطر عام ٢٠١٩، سُئلت المفوضية عن كيفية تحديد المناطق العالية المخاطر، وما إذا كانت متسقة مع السنوات السابقة، وكيفية التصدي لها.

٢١- وشكرت كبيرة موظفي المخاطر الوفود على ما أبدته من اهتمام. واقترحت تنظيم إحاطة إعلامية منفصلة وإصدار تحديث كتابي بشأن إدارة المخاطر لاستكمال المناقشة. وفيما يتعلق بالتعلم الإلكتروني للإدارة المركزية للمخاطر، أوضحت أنه على الرغم من أنه ليس إلزامياً، في ضوء ارتفاع الطلب، فإن إعداد وحدة تدريبية ثانية للإدارة المركزية للمخاطر جارٍ وقد تم إدماج إدارة

المخاطر في عدد من البرامج التعليمية ذات الأولوية. وأشارت مع ذلك إلى صعوبة تقييم تأثير هذا التدريب على الوقاية. وفيما يتعلق بمخاطر الفضاء الإلكتروني، أعلنت كبيرة موظفي المخاطر أن الموعد المستهدف للتنفيذ لإطار المخاطر الرقمية حدد في حزيران/يونيه ٢٠٢٠. وجواباً على أسئلة عن الصلة بين المخاطر والأهداف التنفيذية وتخصيص الموارد، قالت إن عام ٢٠١٩ شكل نقطة تحول في مدى استرشاد الاستعراض السنوي للبرامج وعملية تخصيص الموارد بخطط العمليات القطرية، ومقترحات الميزانية، وسجلات المخاطر. وأضافت أن هذه الممارسة قد ثبتت فائدتها للغاية، وستؤخذ بعين الاعتبار في تطوير الإطار الجديد للإدارة القائمة على النتائج. وفيما يتعلق ببناء القدرات في إطار مبادرة إدارة المخاطر ٢٠، أشارت إلى أنه بينما وجهت معظم الجهود نحو موظفي المفوضية حتى الآن، لا يزال يتعين القيام بالمزيد من العمل مع الشركاء المنفذين. وفيما يتعلق بالصلة بين سجلات المخاطر المؤسسية والاستراتيجية، أوضحت كبيرة موظفي المخاطر أن سجل المخاطر الاستراتيجي، وإن كان ظل على حاله عام ٢٠١٩، كان يجري النظر في تدابير التخفيف ودرجة أدائها لوظيفتها وتطويرها. وفيما يتعلق بموضوع الملاك الوظيفي، شرحت طرائق نشر كبار مستشاري المخاطر، مشيرة إلى التغيير السنوي في قائمة البلدان المعتمدة لنشر كبار مستشاري المخاطر.

٢٦ الجهود الرامية إلى منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي والتصدي لها

٢٢- عرضت كبيرة المنسقين لشؤون منع ومواجهة الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي آخر المستجدات عن جهود المفوضية في هذا المجال (EC/70/SC/CRP.20)، بما في ذلك الجهود الميدانية للجهود والتدابير المشتركة بين الوكالات والعمل الداخلي الرامي إلى تغيير الثقافة المؤسسية للمفوضية. وشددت على التزام المفوضية بجعل الناجين بأرواحهم في صميم الاستجابة، بما في ذلك من خلال البرمجة الجيدة وآليات استقاء الآراء الفعالة والمساعدة المتعددة القطاعات للضحايا. وشددت أيضاً على أهمية الاستعراض التقييمي الذي أجري مؤخراً لسياسات وإجراءات المفوضية بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين في إثراء عمل المفوضية. ومن بين التوصيات الرئيسية لهذا الاستعراض الحاجة إلى الاستفادة من الشراكات، مع امتداد مجالات العمل من إنشاء آليات مشتركة لفحص السجلات والتحقق من الجهات المرجعية إلى إنشاء صندوق لدعم الشركاء من أجل تطوير التوعية والاتصالات. ومما يكمل هذه الجهود دور المفوض السامي بوصفه نصيراً للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المعنية بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي. ثم تناولت كبيرة المنسقين العمليات الداخلية الرامية إلى حفز تغيير ثقافي وسلوكي على نطاق المنظمة من أجل التصدي لاختلالات موازين القوة وعدم المساواة بين الجنسين، من خلال حوار رسمي وغير رسمي، يشرك زملاء على جميع المستويات.

٢٣- ورحبت اللجنة بعمل المفوضية والتقدم الذي أحرزته حتى الآن، بما في ذلك جهودها الرامية إلى ضمان اتباع نهج يشمل المنظومة برمتها إزاء هذه المسألة. وعلاوة على ذلك، أعربت الوفود عن تقديرها لإدراج هذا الموضوع في برنامج عمل اللجنة الدائمة، ودعت إلى تنظيمه. وجرى التشديد على الحاجة إلى جعل منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي من الأولويات، داخل المفوضية وعلى نطاق منظومة الأمم المتحدة كليهما وفي القطاع الإنساني ككل. ويعد تبادل أفضل الممارسات والمساءلة أمام الأشخاص الذين تعنى بهم أساسياً في هذا الصدد. ورحبت الوفود بالتزام المفوضية بتحسين آلياتها للإبلاغ والتصدي، وحثت المنظمة على

ضمان أن تكون المعلومات عن هذه الأدوات والوصول إليها متاحة بسهولة. وعلاوة على ذلك، شجعت المفوضية على بناء قدرات شركائها في التصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي، وكذا تشديد إجراءات التوظيف الخاصة بها بإنجاز ما يسبق التوظيف من عمليات الإبراء ومن عمليات التثبيت الإضافية من المستندات. وفيما يتعلق بدور المديرين، أعرب عن التقدير للتغييرات الجارية حالياً من أجل إدماج تدابير وقائية في توصيفات الوظائف.

٢٤- وشكرت كبيرة المنسقين للجنة على دعمها، بما في ذلك ما يتعلق بالتحول الذي تقوم عليه السياسة المحدثة للمفوضية نحو نهج يركز على الضحايا. وفيما يتعلق بالاستعراض التقييمي، أشارت إلى عدد من التوصيات التي يجري تنفيذها في الوقت الراهن، ألا وهي تلك التي تعزز قيادة قوية، وتشجع حواراً صادقاً، وتروج لإنشاء أماكن آمنة. وأشارت أيضاً إلى توصيات تشدد على الأهمية البرنامجية لإدماج الوقاية في جميع القطاعات. ورداً على أسئلة تتعلق بالشراكات، أوضحت كبيرة المنسقين أن بروتوكول الأمم المتحدة للشركاء المنفذين بشأن منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي يوجد قيد المراجعة حالياً وأن أداة تقييم مشتركة للشركاء المنفذين توجد قيد الوضع. ورحبت بتوصيات لجنة المساعدة الإنمائية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وشبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف، مشيرة إلى الإصدار القريب لأداة لقياس الأداء. ورداً على استفسارات عن نطاق الدراسة الاستقصائية التي تجريها إدارة الحماية الدولية عن وسائل الاتصال المفضلة، أوضحت كبيرة المنسقين أنها قد بدأ تنفيذها في جميع العمليات وأنه جرى تلقي ٤١ رداً، معظمها من مناطق أفريقيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفيما يتعلق بالصلة بين مكتب المنسق الخاص للأمين العام والمفوضية، أوضحت أن المفوضية تساهم بفاعلية في أعمال مكتب المنسق الخاص وتشارك في اجتماعاته. وذكرت مشاركة المفوضية في بدء تنفيذ نموذج الإبلاغ عن الحوادث وفي وضع دليل بشأن الوقاية والاستجابة وبروتوكول مساعدة الضحايا كأمثلة على هذه المشاركة. ورداً على استفسارات بشأن التدقيق والتوظيف، أشار المستشار القانوني الرئيسي ورئيس دائرة الشؤون القانونية إلى تحقيق نتائج إيجابية مع قاعدة بيانات (ClearCheck) وزيادة التعاون مع قواعد البيانات الأخرى، وفي الوقت نفسه احترام الحق في الخصوصية.

٣٦ تحديث عن إصلاح المفوضية

٢٥- عرضت نائبة المفوض السامي الورقة المتعلقة بإصلاح المفوضية (EC/70/SC/CRP.22) التي تقدم لمحة عامة عن اللامركزية والهيكلية الإقليمية مع تسليط الضوء على التطورات المتعلقة بمسارات العمل الأخرى التي تشمل التحول الأوسع نطاقاً. وقدمت إحاطة إلى اللجنة بشأن استراتيجية تحويل البيانات التي تم إقرارها مؤخراً، والافتتاح المقبل لمركز البيانات المشترك بين البنك الدولي والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين بشأن التشريد القسري، وإنشاء شعبة جديدة تجمع بين البرامج والميزانية والشراكات البرنامجية والإدارة القائمة على النتائج. كما قدمت للجنة آخر المستجدات المتعلقة بإنشاء مجلس لإدارة التغيير يتولى مسؤولية تتبع التقدم المحرز في جميع مسارات العمل، وتيسير اتخاذ القرارات، وتصحيح المسار عند الاقتضاء.

٢٦- ورحبت الوفود بالتحديث عن مختلف مسارات إصلاح المفوضية، ولا سيما الإشادة بجهود المفوضية في مجال اللامركزية والهيكلية الإقليمية ودعمها. وشددت اللجنة على أهمية مجلس إدارة التغيير في الإشراف على كل مسار من مسارات العمل، وأعربت عن تطلعها إلى تلقي

تحديثات منتظمة عن التقدم المحرز والتحديات والمخاطر والأثر والوفورات في التكلفة. وفيما يتعلق باللامركزية والهيكلية الإقليمية، حُثت المفوضية على التسلح برؤية استراتيجية قوية والحفاظ على الاتساق العالمي على مستوى المقر، وعلى أن تظل متيقظة فيما يتعلق بالولاية المسندة إليها. وتساءلت اللجنة عن الكيفية التي طبقت بها المفوضية الدروس المستفادة من جهود الإصلاح السابقة، بما فيها تلك التي قامت بها وكالات الأمم المتحدة الأخرى، في تصميم عملية اللامركزية والهيكلية الإقليمية، وكذا من الإصلاحات الأوسع نطاقاً. وسعت الوفود إلى الحصول على تلميحات بأنه سيجري الحفاظ على التواصل والتفاعل بين المقر والمكاتب الإقليمية والبعثات الدائمة. ومع إعادة أمر اتخاذ القرارات التنفيذية إلى الميدان، أعربت اللجنة عن اهتمامها الشديد بالكيفية التي ستبني بها المفوضية قدرات الموظفين، وتضمن الرقابة على الأداء، وتيسر عمليات التخطيط القطري القوية والشاملة للجميع التي تشرك البلدان المضيفة والشركاء والمناخين والأشخاص الذين تعنى بهم. وفيما يتعلق بالاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، جرى التشديد على أهمية العمل مع طائفة واسعة من الجهات الفاعلة (بما في ذلك الشركاء المنفذون والمنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة الإنمائية) على الصعيدين المحلي والإقليمي. وسئلت المفوضية عن الكيفية التي كفلت بها رفاه الموظفين المتضررين فيما يتعلق بالتحول. ورحبت اللجنة بالانخراط الفاعل للمفوضية في خطة إصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك استمرار قيادتها في المجموعة المعنية بالابتكارات في مجال الأعمال. وفيما يخص البيانات والرقمنة، طُلب إلى المفوضية تقديم تحديث عن مركز البيانات المشترك بين البنك الدولي والمفوضية (بما في ذلك ما يتعلق بالهيكل الإداري والجدول الزمني للتشغيل)، وشجعت المفوضية على تحديد أولويات التوجيه للمكاتب القطرية فيما يتعلق بحماية البيانات. وأثنت اللجنة على الجهود التي تبذلها المفوضية من أجل تحسين نظام إدارتها القائمة على النتائج وطلبت تحديثاً أشمل عما أحرزته من تقدم وجدولها الزمني.

٢٧- وطمأنت نائبة المفوض السامي اللجنة بأنه سيتم تقديم تحديثات بانتظام عن مختلف مسارات الإصلاح، بما في ذلك الكفاءة من حيث التكلفة. وفيما يتعلق باللامركزية والهيكلية الإقليمية، أوضحت أن تحسين فعالية تنفيذ برامج المفوضية هو المحرك الرئيسي، وليس خفض التكاليف؛ بيد أن المفوضية تسير على المسار الصحيح فيما يتعلق بالسعي إلى تحقيق ثبات التكاليف في مرحلتها الأولية. وأكدت مسؤولية الإدارة العليا عن كفاءة الاتساق السياسي العام وفعالية صنع القرار على الصعيدين القطري والإقليمي وعلى صعيد المقر. وفيما يتصل بالعلاقة بين المقر والبعثات الدائمة، أوضحت نائبة المفوض السامي أن الانخراط سيزيد على الصعيدين الاستراتيجي والتشغيلي كليهما. وسيظل الاستثمار في تعزيز العمليات القطرية أولوية، وكذا ضمان التدفق السلس للمعلومات بين المقر والميدان من أجل تيسير عملية اتخاذ القرار. وقالت إنها تتفق مع التعليق المتعلق بأهمية توفير موارد كافية للمنظمة من أجل نجاح اللامركزية والهيكلية الإقليمية، بما في ذلك توفير موارد للعمليات. وطمأنت الوفود أيضاً بأنه جرى اتخاذ عدد من التدابير لضمان رفاه الموظفين في سياق التغيير التنظيمي. وفيما يتعلق بتصميم التحول، أبلغ مدير إدارة التغيير اللجنة بضرورة أخذ تحليل شامل، وكذا الدروس المستفادة من جهود الإصلاح السابقة، في عين الاعتبار. وفيما يتعلق بمركز البيانات المشترك بين البنك الدولي والمفوضية، قُدمت إلى الوفود المزيد من التفاصيل بشأن المدخلات المقدمة إلى المجلس الاستشاري الاستراتيجي وبدء عمله. وسلمت نائبة المفوض السامي بأهمية الشراكات، تماشياً مع الاتفاق

العالمي بشأن اللاجئين، وقدمت تفاصيل عن دائرة الشراكات الجديدة. وأشارت إلى أنه سيجري عقد إحاطة منفصلة لمفصلة لمعالجة المسائل المتعلقة بنظام الإدارة القائمة على النتائج، الذي يهدف إلى أن يدخل التشغيل الكامل بحلول عام ٢٠٢٢.

جيم - الموارد البشرية

٢٨- عرضت مديرة شعبة الموارد البشرية الورقة المتعلقة بالموارد البشرية، بما في ذلك رفاه الموظفين (EC/70/SC/CRP.21). وقدمت لمحة عامة عن القوى العاملة حالياً في المفوضية وإحاطة إلى اللجنة بشأن تحول الموارد البشرية ودعم اللامركزية والهيكلية الإقليمية. وتُعد الشراكات وإدارة الموارد البشرية وتنمية المهارات القيادية مجالات تركيز واضحة للمفوضية. وأكدت المديرية أهمية تعزيز ثقافة متنوعة وشاملة للجميع، بما في ذلك ما يتعلق بالسن ونوع الجنس والأشخاص ذوي الإعاقة.

٢٩- ورحبت اللجنة بالتحديث المتعلق بتطورات الموارد البشرية، مشيدة بالجهود التي تبذلها المفوضية من أجل تهيئة قوة عاملة متنوعة ومتوازنة جنسانياً. ولتحقيق التكافؤ بين الجنسين في الوظائف العليا وفي مراكز العمل الشاقة، حُثت المفوضية على مواصلة التصدي للحواجز الثقافية والهيكلية، وطلب إليها أن تقدم مزيداً من المعلومات عن الخطوات الملموسة المتخذة في هذا الصدد. وأشار أيضاً إلى الاختلالات الجغرافية الواسعة بين المناطق والبلدان، ولا سيما في الفئة الفنية الدولية. وشجعت المفوضية على اتخاذ خطوات عاجلة لبناء قوة عاملة شاملة للجميع، بما في ذلك عن طريق زيادة التمثيل من البلدان المضيفة للاجئين، ولا سيما النساء، وتمثيل الأشخاص ذوي الإعاقة. وأعربت اللجنة عن قلقها فيما يتعلق بحوالي ٤٠٠ موظف الذين أُلغيت مناصبهم بسبب اللامركزية والهيكلية الإقليمية، وطلبت توضيحات بشأن تدابير الدعم المحددة المتخذة. كما طُلب عدد الأشخاص الذين اختاروا برنامج إنهاء الخدمة بشكل طوعي. وفيما يتعلق بإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، استفسرت الوفود عن الكيفية التي تعد بها المفوضية الموظفين لنظام المنسق المقيم. وأُقر بأن واجب رعاية الموظفين في مراكز العمل عالية المخاطر ذو أهمية حيوية لنجاح العمليات، وشجعت المفوضية على توسيع نطاق جهودها الرامية إلى دعم المزيد من الموظفين.

٣٠- وتوسعت مديرة شعبة الموارد البشرية في الحديث عن أثر اللامركزية والهيكلية الإقليمية على القوة العاملة للمفوضية، بما في ذلك الشواغل الرئيسية للموظفين المتضررين وأمثلة محددة من تدابير الدعم المتخذة لتمكينهم فيما يخص مساراتهم الوظيفية. وقدمت تحديثاً عن عدد الموظفين الذين اشتركوا في برنامج إنهاء الخدمة بشكل طوعي، مع توزيعهم حسب فئة الخدمات العامة وفئات الموظفين الفنيين الدوليين، وكذا المعايير الرئيسية التي روعيت في كل منها. ولإعداد الموظفين لنظام المنسق المقيم وليكونوا قادة المفوضية في المستقبل، أوضحت المديرية أنه أُنشئت برامج تدريبية للوظائف المتوسطة إلى العليا، إضافة إلى التوجيه والدعم في مجال الموارد البشرية وفرص التوجيه المبكر بالتعاون مع وكالات أخرى. ورداً على أسئلة متعلقة بالتوظيف العادل والمناسب لموظفي الموارد البشرية الإقليميين، تحدثت عن مجلس الاستعراض المشترك، الذي لا يزال في المقرر. كما قدمت مزيداً من التفاصيل عن قسم "الدراسات التحليلية البشرية" الجديد. وفيما يتعلق بواجب الرعاية، أشارت المديرية إلى الأمر الإداري الجديد بشأن هذه

المسألة، ووصفت مختلف آليات توفير المعلومات للموظفين والقوة العاملة المنتسبة، بما في ذلك عن طريق برنامج تعلم للإدارة العليا. وفيما يتعلق بتكافؤ الجنسين، أُبلغت اللجنة بأن المفوضية تشجع بشكل استباقي النساء على التقدم إلى برنامج للمهارات القيادية الإنسانية موضوع خصيصاً للمرأة، وأن الهيكل الإقليمية فرصة لتعيين المزيد من النساء في المناصب العليا. وأبلغت المديرية الوفود أيضاً عن جهود التوعية وتعزيز التمثيل الإقليمي من أجل تحقيق المزيد من التنوع الجغرافي. وسلطت الضوء على إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة باعتباره مجالاً يحتاج إلى "إعادة نظر" على نطاق المنظومة.

رابعاً- الميزانيات البرنامجية والتمويل

٣١- قدّم المراقب المالي ومديرية شعبة الإدارة المالية والتنظيم الإداري ومديرية شعبة العلاقات الخارجية بصورة مشتركة تحديثاً بشأن الميزانيات والتمويل لعام ٢٠١٩ (EC/70/SC/CRP.24). وأشار المراقب المالي إلى أن رقم ٨,٦ بلايين دولار ظل على حاله منذ الاجتماع الأخير. وهو يمثل مجموع الميزانية الأصلية لعام ٢٠١٩ البالغ ٧,٤ بلايين دولار، والذي أقرته اللجنة التنفيذية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، والميزانيات التكميلية التي وضعت بشكل تراكمي حتى نهاية نيسان/أبريل ٢٠١٩، والبالغة ١٠٧,٤ ملايين دولار من أجل حالي فنزويلا الكاميرون؛ وخفضاً في الميزانية قدره ٦٢,٦ مليون دولار فيما يتعلق بأوغندا. ونتج خفض الميزانية عن تنقيح أرقام التخطيط السكاني فيما يتصل بحالات بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان.

٣٢- وزادت مديرية شعبة العلاقات الخارجية من وصف الوضع التمويلي، مشيرة إلى أن مستوى التمويل الحالي بلغ ٣,٨ بلايين دولار، أو ٤٥ في المائة، في آب/أغسطس. وحذرت من أن حالة الإيرادات قائلة إنها، وإن كانت أفضل من الفترة نفسها من العام الماضي، فإن ميزانية المفوضية كانت بدورها أعلى وربما كانت الفجوة التمويلية أكبر، بالقيم المطلقة والنسب المئوية كليهما. وهناك مستوى عالٍ من عدم اليقين بسبب توقيت المساهمات لأن مساهمات بعض أكبر مانحي المفوضية لم تأت بعد. كما تراجع التمويل الذي تلقاه الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ. وختمت المديرية بشكر المانحين على سخائهم، مشددة على أن التمويل المرن أساسي للاستجابة لحالات الطوارئ والحالات التي تعاني من نقص مزمن في التمويل، ولا سيما في أفريقيا.

٣٣- وعرض المراقب المالي الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١ (A/AC.96/1191)، وسلط الضوء على التوصيات الرئيسية الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية^(١). وأشار إلى أن اللجنة الاستشارية قد أرجأت دورتها لأسبوعين، مما يعني أن التقرير لم يكن متاحاً بعد وأن المفوضية لم تكن قادرة على أن تقدم إلى اللجنة سوى موجز غير رسمي لجلسة اليوم السابق لاجتماع اللجنة الدائمة. وما إن ينشر تقرير اللجنة الاستشارية، ستبلغ المفوضية اللجنة بذلك. وقدم المراقب المالي الخطوط العريضة لأرقام الميزانية حسب المنطقة والركيزة، وكذلك فيما يتعلق بالبرامج العالمية والمقر؛ واللامركزية والهيكل الإقليمية، والاحتياطي التشغيلي.

٣٤- وأثنى على المفوضية لما تبذله من جهود لتأمين التمويل من مصادر أكثر تنوعاً، مثل القطاع الخاص، إلا أنه تم التشديد على أنه يلزم القيام بالمزيد للتصدي للاعتماد على عدد صغير

(١) سيصدر تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في الوقت المناسب بوصفه الوثيقة A/AC.96/1191/Add.1.

من المانحين. ودعت الوفود الجهات المانحة إلى توفير تمويل غير مخصص لكي تتمكن المفوضية من الاستجابة بشكل سريع ومرن لحالات الطوارئ عند ظهورها. وسلطت اللجنة الضوء على أهمية تحديد الأولويات، والبرمجة الفعالة، وتدابير توفير التكاليف، وإدارة المخاطر. ولا تزال الفجوة التمويلية الكبيرة تشكل مصدر قلق، وتعاني المنطقة الأفريقية بوجه خاص من العواقب.

٣٥- ودعت الوفود الحكومات المانحة إلى المساهمة بسخاء في الجهود الإنسانية، بما في ذلك للعمليات التي تعاني نقصاً في التمويل، بروح من التقاسم المنصف للأعباء والمسؤوليات وللالتزامات المنصوص عليها في الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين. وأشار إلى عملية الهيكلة الإقليمية بوصفها وسيلة لتقليص الفجوة بين الميزانية البرنامجية والموارد المتاحة. وأشارت الوفود إلى أن زيادة الكفاءة والفعالية، وكذا وضع ميزانية واقعية، تتماشى مع القدرة التشغيلية، أمور أساسية لكي يتحقق هذا. وأعرب عن القلق من أن مستويات المساهمات قد تكون وصلت إلى حدها الأقصى.

٣٦- وشددت الوفود على أهمية الحصول على بيانات وأرقام صحيحة لكفالة عدم تضخيم الاحتياجات. وأبرز عدد من الوفود شواغلها فيما يتعلق بتشكيل اللجنة التوجيهية لمركز البيانات المشترك بين البنك الدولي والمفوضية، مشيرة إلى أن نقص تمثيل البلدان المضيفة للاجئين في صنع القرارات والسياسات يثير إشكالات. وإضافة إلى ذلك، طُلب تقديم مزيد من المعلومات فيما يتعلق بحماية البيانات وإمكانية الوصول إليها من أطراف ثالثة.

٣٧- وأعربت اللجنة عن تقديرها للمشاورات التي جرت بشأن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٢١-٢٠٢٠ والإحاطة المقدمة مؤخراً بشأن تحديد الأولويات. ورحبت الوفود بعدم إدراج المكاتب الإقليمية حالياً ضمن العنصر الميداني، وأعربت عن أملها في أن يعزز ذلك تقديم الخدمات وتوفير الحماية الدولية للأشخاص الذين تعنى بهم. وشجعت المنظمة على كفالة أن مراقبة سيناريوهات التخطيط بعناية وتكييفها بصورة مناسبة لتعكس الاحتياجات على أرض الواقع.

٣٨- ورُحِبَ بالزيادة المقترحة بنسبة ١٣ في المائة للمشاريع العالمية لإعادة الإدماج، وشجعت المفوضية على دعم قيام أوضاع مواتية للعودة الطوعية في بلدان المنشأ، وفقاً للاتفاق العالمي بشأن اللاجئين. وأشارت اللجنة إلى الزيادة الطفيفة بنسبة ٣ في المائة في ميزانية التنظيم والإدارة، وأعربت عن توقعها أن تكون المفوضية مقتصدة إلى أقصى حد ممكن في نفقات مقرها.

٣٩- وجدد أحد الوفود الإعراب عن قلقه إزاء استمرار نقص تمويل برنامج اللاجئين الصحراويين الذين يعيشون في المخيمات القريبة من تندوف، بالجزائر، رغم زيادة عدد السكان في تلك المخيمات، مشيراً في الوقت نفسه إلى بعض الزيادات في الآونة الأخيرة في التمويل المخصص لهذا البرنامج. وجدد وفد آخر توجيه دعوته المفوضية إلى الشروع في تسجيل هؤلاء السكان، وفقاً للولاية المسندة إليها، وتماشياً مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، علماً بأن التسجيل يحسن نزاهة تدخلات المفوضية بحده من مخاطر الغش والاختلاس.

٤٠- ورحب المراقب المالي بدعم اللجنة للتمويل المرن. وشكر الوفود على التعليقات بشأن الوفورات في التكاليف والكفاءة، وكذا على التعاون مع القطاع الخاص في مجال الابتكار. وأكد

أن المفوضية تتواصل مع القطاع الخاص لمعرفة المزيد عن إدارة قسم الإسناد ولرؤية الدروس المستفادة التي يمكن تطبيقها داخل للأمم المتحدة.

٤١- ورحبت مديرة العلاقات الخارجية بالأسئلة المتعلقة بمبادرات الاتصالات، واقترحت إحاطة غير رسمية للوفود المهتمة بشأن هذا الموضوع. ورداً على سؤال بشأن تخفيض تمويل الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، أشارت المديرية إلى أن المفوضية قد تلقت ٣٠,٦ مليون دولار عام ٢٠١٩، مقابل ٦٠ مليون دولار عام ٢٠١٨. ولا تزال هناك حوالي ١٠ ملايين دولار في الطريق ويتوقع المزيد للنيجر. بيد أن التمويل المقدم للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ هذه السنة سيصل في أقصى الأحوال إلى ٤٠ مليون دولار، وهو ما يشكل انخفاضاً كبيراً. وأوضحت أن المزيد من الأموال تذهب إلى الكوارث الطبيعية بدلاً من التشرّد بسبب النزاعات، مما يؤدي إلى انخفاض في تمويل المفوضية. وأبلغت اللجنة بأن المنظمة في حوار مستمر مع أمانة الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ بشأن هذه المسألة.

٤٢- وتحدث رئيس العلاقات مع الجهات المانحة وإدارة الموارد عن السبل الكفيلة بجعل التمويل غير المخصص أكثر جاذبية للجهات المانحة، مقرأً بوجود تنافر متأصل بين توفير المرونة والحاجة إلى معرفة كيفية استخدام الموارد. وقد حاولت المفوضية أن تعالج هذه المسألة من خلال منصات مثل "Global Focus" والمناقشات الثنائية.

٤٣- ورداً على العديد من الأسئلة عن الاتفاق المبرم بين البنك الدولي والمفوضية بشأن مركز البيانات المشترك، طمأنت نائبة المفوض السامي للجنة بأن لا شيء في الاتفاق يعتدي على سيادة الدول أو القوانين الوطنية. وأقيم الاتفاق على الامتثال للإجراءات التشغيلية والشروط الاستثنائية لكلتا الوكالتين. وشددت على أن البنك الدولي والمفوضية يعملان وفقاً للقوانين والممارسات الوطنية، سواء تعلق الأمر بالبيانات أو أي أمر آخر. وسيجري حجب هوية المعلومات المتعلقة بالبيانات التي يمكن تبادلها مع الدول الأعضاء لحماية الأفراد، تماشياً مع الممارسة المتبعة في المفوضية والإجراءات التشغيلية المتعلقة بحماية البيانات الأساسية. كما أوضحت أن لجنة إدارة مركز البيانات المشتركة هي آلية تقنية واستثنائية. ودعت الوفود إلى مناقشة سياساتية في ٣٠ أيلول/سبتمبر، حيث يمكن طرح أسئلة وتقديم اقتراحات. وفي سياق سؤال عن الإحاطات الإعلامية المتعلقة بالنزاهة، أشارت نائبة المفوض السامي إلى أن المفوضية تلقت عدداً كبيراً من الطلبات الثنائية للحصول على تفاصيل عن نتائج مراجعة الحسابات. ويتم تنظيم إحاطات إعلامية غير رسمية من أجل تقديم التفاصيل التي طلبتها تلك الدول الأعضاء.

٤٤- واعتمدت اللجنة المقرر المتعلق بميزانيات وتمويل عام ٢٠١٩، على النحو الوارد في مرفق هذه الوثيقة.

خامساً- تحديث شفوي عن الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين وعن الأعمال التحضيرية للمنتدى العالمي الأول للاجئين

٤٥- قدم مدير المنتدى العالمي للاجئين إحاطة إلى اللجنة عن تنفيذ الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين وعن التحضيرات للمنتدى. وقد أحرز تقدم كبير نحو قطع التعهدات والمساهمات،

وكذا تحديد الممارسات الجيدة في إطار مختلف مجالات تركيز المنتدى. وأنشئت منصتنا دعم، إحداهما في أمريكا الوسطى والمكسيك، وأخرى في منطقة القرن الأفريقي. وستساعد منصتنا الدعم على تعزيز التعاون الإقليمي في معالجة حالات اللاجئين وبلورة استجابات شاملة في هذه المناطق كل على حدة. وسلط المدير الضوء على أن نحو ١٤٠ جهة صاحبة مصلحة، بما في ذلك ٢٨ دولة، قد انضمت إلى المجموعات المشاركة في رعاية مجالات التركيز الستة للمنتدى. ورحب، على وجه الخصوص، بمشاركة البلدان المضيفة في المجموعات المشاركة في الرعاية، مشيراً إلى أن ذلك أساسي لصياغة التعهدات والمساهمات في إطار مختلف مجالات التركيز. وشكر المدير الوفود على تعليقاتها الشاملة على إطار مؤشرات الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، مشيراً إلى أن الصيغة النهائية متاحة على شبكة الإنترنت. وجرى التأكيد على الحاجة إلى تمثيل رفيع المستوى من الدول الأعضاء في المنتدى من أجل إظهار الالتزام السياسي بالعملية، وشجعت الوفود على المساعدة في الدعوة إلى هذا الأمر من خلال الالتزامات الثنائية والمتعددة الأطراف الخاصة بكل منها.

٤٦- وأعربت الوفود عن تقديرها للتدابير التحضيرية التي نفذتها المفوضية حتى الآن. وجرى تكرار تأكيد أهمية المنتدى العالمي للاجئين بوصفه منصة لتحقيق الالتزامات الواردة في الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين. وسيقاس نجاح المنتدى بالتقدم المحرز نحو إيجاد أساس متين لتفعيل مبدأ تقاسم الأعباء والمسؤوليات. وأعلن عدد من الدول مشاركتها في تقديم مجالات تركيز محددة وبعثت بياناً بتعهداتها ومساهماتها للمنتدى. ورحبت الوفود بمشاركة طائفة واسعة من أصحاب المصلحة في جماعات الرعاية المشتركة ودعت، بموجب روح التضامن، إلى زيادة انخراط الدول التي كانت أقل مشاركة في حماية اللاجئين ومساعدتهم. كما أشيد بالجهود التي تبذلها المفوضية وغيرها من أصحاب المصلحة لضمان مشاركة مجدية للاجئين في العملية، وجرى التشديد على أهمية مواصلة هذه الجهود لضمان الإشراف المستمر للاجئين في عملية المتابعة والاستعراض. وأعرب عدد من الوفود عن القلق إزاء استخدام لغة مثيرة للانقسام في المبادئ التوجيهية لإعلان التعهدات التي وضعت داخل مجموعات الرعاية المشتركة، وشجعت المفوضية على اتخاذ تدابير من أجل كفالة الإبقاء على الطابع الإنساني للعملية. ورحب باستكمال إطار مؤشرات الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، وطلب إلى المفوضية أن تقدم مزيداً من المعلومات عن النهج المتبع لمعالجة الشواغل التي أثّرت خلال عملية التشاور. وجرى التشديد على الحاجة إلى أداة تتبع باعتبارها أساسية للمتابعة والرصد الفعالين للتعهدات والمساهمات المقدمة إلى المنتدى. وأعربت الوفود عن التزامها المتواصل بإنجاح المناسبة وضمان أن تؤدي إلى نتائج ملموسة ومؤثرة لصالح اللاجئين والمجتمعات المضيفة.

٤٧- وأعرب مدير المنتدى العالمي للاجئين عن تقديره للوفود على تعليقاتها البناءة. ورداً على الشواغل المعرب عنها بشأن اللغة المستخدمة في المبادئ التوجيهية لإعلان التعهدات من جانب جماعات الرعاية المشتركة، طمأن اللجنة بأن المفوضية ستنظر بإمعان في هذه المسألة. وكرر المدير التأكيد أن المبادئ التوجيهية تهدف ببساطة إلى تقديم الدعم في صياغة التعهدات والمساهمات وتعود القرارات النهائية في هذا الصدد إلى الدول وأصحاب المصلحة الآخرين. ورداً على سؤال عن مشاركة الشركات الخاصة في جماعات الرعاية المشتركة، أشار إلى أن المفوضية قد وضعت إجراء للتعاون مع الجهات الفاعلة من القطاع الخاص يمكن استخدامه لتيسير إشراك

هذه الشركات في الرعاية. وعند تناول الملاحظات بشأن التصدي للتمييز على أساس اعتبارات السن ونوع الجنس والتنوع، سلطت رئيسة فريق تنسيق المنتدى العالمي للاجئين الضوء على بعض التدابير التي اتخذتها المفوضية وأصحاب المصلحة الآخرون من أجل المساعدة على ضمان أخذ هذه الاعتبارات، بما في ذلك مسائل الإعاقة، في الاعتبار عند إعلان التعهدات والمساهمات. وأضافت أنه سيخصص حيز في المنتدى لعرض الممارسات الجيدة فيما يتعلق بتعميم نهج مراعاة السن ونوع الجنس والتنوع. وفيما يتعلق بالتعامل مع اللاجئين في هذه العملية، أشير إلى تأكيد حضور لاجئين مشاركين في الرعاية في مختلف مجالات التركيز التي ستسهم في مجموعات الرعاية المشتركة. كما يجري إشراك ممثلي اللاجئين في المشاورات الإقليمية للمفوضية مع المنظمات غير الحكومية وسيشارك عدد كبير من اللاجئين في المنتدى لتمثيل مجتمعاتهم المحلية في مختلف المناسبات والأنشطة.

سادساً - التقدم المحرز نحو تنفيذ التزامات "الصفقة الكبرى"

٤٨ - قدمت مديرة شعبة العلاقات الخارجية الورقة المتعلقة بالتقدم المحرز صوب تنفيذ التزامات "الصفقة الكبرى" (EC/70/SC/CRP.23)، مسلطة الضوء على الإنجازات الرئيسية في كل واحد من مسارات العمل العشر. وتطرق للعمل الجماعي الذي اضطلعت به المفوضية مع حكومة اليابان بصفتها إحدى الجهات الداعية إلى مسار العمل الهادف إلى الحد من تكاليف الإدارة. وأكدت المديرة أن المفوضية لا تزال منخرطة تماماً في هذا المسعى المشترك بين الجهات المانحة والمنظمات الإنسانية، بهدف نهائي هو تحسين حماية الأشخاص الذين تعنى بهم ومساعدتهم.

٤٩ - ورحبت اللجنة بالتحديث المتعلق بالتقدم الذي أحرزته المفوضية بشأن التزامات الصفقة الكبرى. وفيما يتعلق بزيادة استخدام وتنسيق المساعدة النقدية، أعربت الوفود عن اهتمامها بسماع المزيد عن بدء تنفيذ النظام الموحد للنقدية، والتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى بشأن المساعدة النقدية، والعلاقة بين النقدية والحماية. وطلبت معلومات إضافية عن تعاون المفوضية مع سائر وكالات الأمم المتحدة والشركاء المنفذين نحو الحد من الازدواجية وتكاليف الإدارة. واعتبرت زيادة إشراك البنك الدولي والجهات المانحة في سد الفجوة المالية خطوة إيجابية إلى الأمام؛ بيد أن اللجنة شددت على أهمية الحفاظ على تقسيم واضح بين المعونة الإنسانية والمساعدة الإنمائية. وفيما يتعلق بتوفير المزيد من الدعم وأدوات التمويل للمستجيبين المحليين والوطنيين، قالت إنها ترحب بتقديم تقييم أكثر تفصيلاً بشأن تخصيص التمويل والتدابير المتخذة لضمان توافر العمل وعدم تداخله مع احتياجات الاستجابة القطرية. وسئلت المفوضية عما إذا كانت واثقة بشأن التزامها بنقل ٢٥ في المائة من نفقاتها البرنامجية إلى المستجيبين المحليين والوطنيين بحلول عام ٢٠٢٠. كما طلبت بعض الوفود المزيد من المعلومات المحدثة والمفصلة عن الاستراتيجيات المتعددة السنوات والمتعددة الشركاء، واستفسرت عن سبب تراجع مصادر التمويل المتعدد السنوات عام ٢٠١٨. وشددت اللجنة على أن التعاون بشأن مسارات عمل الصفقة الكبرى على الصعيد العالمي ستحتاج إلى تحسين تكاملها على الصعيد القطري من أجل تحقيق أقصى قدر من التأثير.

٥٠- وأقرت مديرة شعبة العلاقات الخارجية بالنقطة التي طرحت بشأن إشراك الشركاء في سد الفجوة المالية والفصل، على وجه الخصوص، بين المعونة الإنسانية والمساعدة الإنمائية. وفيما يتعلق بالالتزام بنقل ٢٥ في المائة من النفقات البرنامجية إلى المستجيبين المحليين والوطنيين بحلول ٢٠٢٠، أعربت المديرية عن الثقة في أن المفوضية تسير في الاتجاه الصحيح، مشيرة إلى أن المفوضية تستثمر في شراكات لبناء قدرات الشركاء المحليين. واقترحت المديرية تقديم تحديثات منفصلة إلى اللجنة بشأن المسائل المتعلقة بالمساعدة النقدية وتكاليف الإدارة.

سابعاً- أية مسائل أخرى

٥١- تماشياً مع الممارسة السابقة، أشارت الرئيسة إلى أن مشروع تقرير اجتماع اللجنة الدائمة السادس والسبعين سيُعَمَّم إلكترونياً بحلول ٢٥ أيلول/سبتمبر. وينبغي أن تقدم الدول الأعضاء أي تعليقات أو تصويبات على مداخلاتها في أجل أقصاه ٢ تشرين الأول/أكتوبر. وبعدها ستُدرج التعديلات، حسب الاقتضاء، ثم يعاد تعميم التقرير ويُعتبر معتمداً.

مقرر بشأن الميزانيات والتمويل لعام ٢٠١٩

إن اللجنة الدائمة،

إذ تدرك بالمقررين اللذين اعتمدهما اللجنة التنفيذية بشأن المسائل الإدارية والمالية والبرنامجية في دورتها الثامنة والستين والتاسعة والستين (الوثيقة A/AC.96/1176، الفقرة ١٤، والوثيقة A/AC.96/1187، الفقرة ١٣)، وكذلك بالمناقشات التي أجرتها في إطار بند الميزانيات البرنامجية والتمويل في الاجتماع الخامس والسبعين للجنة الدائمة المعقود في حزيران/يونيه ٢٠١٩،
وإذ تؤكد من جديد أهمية تقاسم المسؤوليات تضامناً مع البلدان المضيفة للاجئين،

تحيط علماً بالميزانية الإجمالية الحالية لعام ٢٠١٩ البالغة ٦٣٥,٩ مليون دولار في ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٩ ميزانية سنوية للمفوضية، والتي ظلت من دون تغيير عن المقرر بشأن الميزانيات البرنامجية والتمويل لعامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ المعتمد في الاجتماع الخامس والسبعين للجنة الدائمة^(٢)،

تسلم بأن حالات الطوارئ والأنشطة غير المتوقعة التي تطرأ في عام ٢٠١٩ قد تستلزم ميزانيات تكميلية إضافية أو موسعة، وبأنه سيلزم توفير موارد إضافية، علاوة على الموارد المتاحة للميزانيات القائمة، لتلبية هذه الاحتياجات،

تحث الدول الأعضاء على مواصلة الاستجابة بسخاء وبروح من التضامن وفي الوقت المناسب للنداء الذي وجهه المفوض السامي من أجل جمع الموارد لتمويل الميزانية السنوية لعام ٢٠١٩ بالكامل.

(٢) انظر تقرير الاجتماع الخامس والسبعين للجنة الدائمة (EC/70/SC/CRP.16).